

في تقرير للإحصاء الفلسطيني:

95% من المنشآت الاقتصادية لا تقوم بفصل النفايات الصادرة عنها

رام الله/ فلسطين:
قال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إن هناك تراجعاً في المنشآت التي تقوم بفصل نفاياتها الصلبة، موضحاً أن نسبة المنشآت التي تقوم بفصل النفايات في كافة الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية 4.8٪. موزعة بواقع 1.1٪ من المنشآت في الضفة الغربية و 1.3٪ من المنشآت في قطاع غزة. كما تظهر البيانات.

وأوضح تقرير نتائج مسح البيئة الاقتصادي لعام 2008 الذي أصدره الجهاز، أمس. أن نسبة المنشآت التي تتمتع بخدمة الهيئات المحلية في التخلص من النفايات 7.4٪. موضحاً أن طراً انخفاض على نسبة المنشآت الخدمية من قبل الهيئة المحلية فيما يخص التخلص من النفايات مقارنة مع بيانات العام 2006. حيث كانت هذه النسبة 79.1٪. وقد بلغت نسبة المنشآت في الأراضي الفلسطينية التي تقوم بالتخلص من النفايات بنفسها 22.5٪ (الضفة الغربية 27.5٪ مقابل 11.9٪ من مجموع المنشآت في قطاع غزة).

وبينت نتائج مسح البيئة الاقتصادي لعام 2008. أن المنشآت الاقتصادية تستهلك حوالي 3.452.3 ألف متر مكعب من المياه شهرياً. موزعة على كافة الأنشطة الاقتصادية. وأن 87.5٪ من المنشآت الاقتصادية تستخدم شبكة المياه العامة كوسيلة رئيسية للحصول على المياه. (بواقع 81.1٪ في الضفة الغربية مقابل 89.3٪ في قطاع غزة). وهذا يشير إلى أن هناك ازدياداً في نسبة عدد المنشآت الاقتصادية التي تستخدم شبكة المياه العامة مقارنة مع 81.7٪ من المنشآت الاقتصادية في عام 2006. وأشارت النتائج إلى أن نسبة المنشآت الاقتصادية لعام 2008 والتي تتخلص من المياه العادمة بواسطة شبكة الصرف الصحي 11.4٪ مقابل 21.9٪ من المنشآت تتخلص من مياهها العادمة بواسطة الحفر الامتصاصية. يشار إلى أن نسبة المنشآت التي تتخلص من المياه العادمة بواسطة شبكة الصرف الصحي لم تتغير كثيراً عن الأعوام السابقة، حيث كانت هذه النسبة 11.8٪. و 17.9٪ للأعوام 2006 و 2004 على التوالي. ونوهت النتائج إلى أن الورق والكرتون احتل المركز الأول من حيث الفصل. حيث أفادت 22.2٪ من المنشآت الاقتصادية أنها تقوم بفصلها. يليها النفايات الطبية (التي تشمل النفايات الحادة، والنفايات المشعة، والنفايات المعدية) بنسبة 21.7٪. ثم الزجاج والمعادن بنسبة 17.9٪. تختلف هذه النسب حسب المنطقة الجغرافية، ففي حين يحتل فصل النفايات الطبية المركز الأول من مجموع المنشآت في الضفة بنسبة 31.1٪. بينما نجد أن فصل مخلفات الطعام يحتل المركز الأول من مجموع المنشآت في قطاع غزة بنسبة 49.1٪.

المنسي يشيد بجهود سلطة الأراضي

في قطاع غزة. كما وعد الوزير المنسي بتقديم العون والمساندة لسلطة الأراضي من أجل الاستمرار بخدmatها على النحو الأفضل. هذا وبحث خلال اللقاء عدداً من الملفات المشتركة وسبل التعاون بين الجانبين.

وثنم الوزير المنسي الجهود التي تبذلها سلطة الأراضي من أجل إزالة التعديلات على الأراضي الحكومية، والعمل على توفير أرض لإقامة المشاريع والتجمعات السكنية بهدف التخفيف من حدة الاكتظاظ السكاني القائم

غزة/ فلسطين:

التقى د.يوسف المنسي وزير الاتصالات والأشغال العامة والإسكان. أمس. د.فارس أبو معمر رئيس سلطة الأراضي وعدداً من المسؤولين وذلك في مقر سلطة الأراضي.

التحدي الأكبر هو "مستقبل المساعدات الخارجية"

خبير اقتصادي أردني يتوقع تباطؤاً كبيراً في الاقتصاد المحلي بسبب الأزمة العالمية

تدفع صانعي القرار هناك إلى إعادة النظر في موازنات مساعداتها الخارجية لتعويض خسائرها وتقليل إنفاقها". متوقفاً أن تتجاوز حكومة بلاده تلك الأزمة عبر خفض فاتورة الاستيراد والتي من المرجح أن تنخفض بمقدار ملياري دولار على أقل تقدير" بحسب رأيه.

وانتقد الدرعاوي. سياسة الحكومة الأردنية. ويربط الرواتب بمعدلات التضخم. معتبراً أن ذلك سيضر بموظفي القطاع الخاص. الذين يشكلون النسبة الأكبر من سكان البلاد. متوقفاً أن تشهد البلاد حالة جديدة من التضخم. مطالباً في الوقت ذاته. بأن يتم اتخاذ خطط أكثر واقعية لمواجهة تداعيات الأزمة.

الخسائر الكبيرة التي لحقت الدول صاحبة الفوائض المالية الكبرى. مثل الدول الخليجية". معتبراً أن "الاستثمارات الحالية قيد الإنشاء ما تزال على حالها" ولا يتوقع أن تتراجع". وذلك لأنها "استثمارات إنتاجية صناعية وليست مالية كما هو الحال في بعض محافظ المتاجرة بالأسهم".

ورأى أن التحدي الأكبر أمام الاقتصاد الأردني من جراء الأزمة المالية العالمية. هو "مستقبل المساعدات الخارجية. التي باتت اليوم تساوي إن لم تزد عن العجز المالي في الموازنة". وفق اعتقاده. مشيراً إلى أن الدول المساعدة للأردن. مثل أمريكا وأوروبا ودول الخليج و اليابان وكندا "تعاني من تداعيات مالية خطيرة على موازنتها. قد

عمان / قدس برس:

توقع خبير اقتصادي أردني. أن تشهد بلاده العام المقبل حالة من الركود والتباطؤ الكبيرين. بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية. مقللاً من أهمية تقديرات أشارت إلى أن الاقتصاد الأردني لن يتأثر بتلك الأزمة. وأوضح سلامة درعاوي. رئيس القسم الاقتصادي في صحيفة "العرب اليوم" الأردنية اليومية. أن الاقتصاد في بلاده. يصنف بأنه "صغير جداً". فهو بالتالي يتأثر أكثر مما يؤثر بالاقتصادات الإقليمية والعالمية".

وأضاف الدرعاوي. في تصريحات لـ "قدس برس" إن الاقتصاد الأردني سيتأثر عمليات جذب الاستثمارات الخارجية "بسبب

الموظفون المفصولون..

أزمة تتجاوز حدود الانقطاع عن العمل

معلم وموظف في الضفة الغربية هو قرار سياسي بحث يتعارض مع كل القوانين والمبادئ الفلسطينية. وأكد خريشة أن قرار الفصل كان يصدر تحت اسم جهات مختصة بينما يصدر الآن تحت اسم الجهات ذات الاختصاص. الأمر الذي يعني أنها جهات تتبع إلى سلطة أخرى تتعلق بالأجهزة الأمنية حسب تعبيره.

واعتبر خريشة أن "استمرار فصل الموظفين أو الاعتقال السياسي أو قطع الرواتب هو شكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان وهذه مقدمات ستؤدي إلى نتائج سيئة. ويجب التوقف عن هذه الإجراءات لكن لا شك أنها حتى اللحظة لا زالت تمارس ونحن نطلب بشكل واضح أن تتوقف".

وطالب خريشة المواطنين برفض هذه السياسة واتخاذ موقف واضح ضد الفصل الوظيفي. مناشداً كل المؤسسات الحقوقية إلى إعلاء صوتها في هذا المجال لرفض خطوات فصل المعلمين والموظفين. واعتبر خريشة أن الاعتقال السياسي وفصل الموظفين وقطع الرواتب إجراءات تنزع الثقة بين الطرفين وتفشل جهود إحياء الحوار الداخلي المرتقب. مبينا أنها تزيد العداء بين الفلسطينيين وتزيد من حالة الانقسام الداخلي.

من غرفتين ويدفع أجرة حوالي خمسين ديناراً كونه لا يملك منزلاً يخصه. وزوجته بدورها تقوم بالدعاء على من ظلم زوجها. وقال: "نحن نطالب كل الدول المانحة ودولة قطر بالذات بإرسال رواتب المعلمين مباشرة دون المرور على رام الله لأن رام الله غير مؤتمنة على رواتب ومستحقات المعلمين".

ثمن سياسي

الموظف "أبو خالد" احد المفصولين من وظيفته ومن محافظات الشمال قال: إن فصل الموظفين يندرج ضمن الثمن السياسي للرواتب. فمن يوافق على الاعتراف بـ(إسرائيل) يدفع له الراتب و 90٪ من الموظفين هم من حركة فتح. وبين أن حاله ليس بأفضل من حال الكثيرين من تم فصلهم. إلا انه يحمد الله حيث يعطي بعض الدروس الخصوصية التي توفر له بعض المال مع تراكم الديون. حيث وافق احد التجار أن يبيعه بالدين حين العودة لوظيفته كما يأمل.

استنكار

النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة اعتبر أن فصل أكثر من 300

رام الله/فلسطين:
فيما تواصل أزمة الموظفين الحكوميين الـ 300 الذين فصلوا من أعمالهم من قبل حكومة فياض بناء على توصيات من الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية. تبدو الأمور أشد تعقيداً من ما هو ظاهر للعيان.

ويعبر الكثير من الموظفين عن انزعاجهم الشديد من المضايقات التي ما زالوا يعانون منها بعد فصلهم. فهذا الموظف عبد الله "أبو محمد" اكتفى بهذا القدر من اسمه ومن إحدى بلدات شمال الضفة. قال: إنه منذ أن فصل من وظيفته وهو لا يدري ما يفعل حيث غير مسموح له بالعمل في الداخل. ولا يوجد له قطعة أرض مزروعة زيتون يقوم بقطف ثمارها. ما اضطره أن يستدين من المحلات ومن أقربائه حتى تنكشف الغمة. على حد وصفه. وعن قرارات الفصل قال: نعم هي قرارات باطله ولا تنسجم مع قانون ولا تنسجم مع أخلاق ولا تنسجم مع منطق هي إجراءات تعسفية ظالمة تهدف إلى تخريب النسيج الاجتماعي الفلسطيني وتفرق بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد. حيث بدأت أشك في جاري وأحياناً في أحد الزملاء في الوظيفة.

أبو محمد يعيش في منزل متواضع يتكون

ارتفاع كبير في أسواق المال الآسيوية بعد فوز أوباما

طوكيو / الفرنسية:

سجلت أسواق المال في آسيا المحيط الهادئ. أمس. ارتفاعاً كبيراً مدفوعاً بتفاؤل كبير أثر فوز الديمقراطي باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة. ففي طوكيو أغلق المؤشر نيكاي على ارتفاع نسبته 1.6٪. وفي الوقت نفسه تقدمت بورصة هونغ كونغ 5.15٪ وسنغافورة 4.43٪ وسويل 2.29٪ وشنغهاي 3.07٪. كما ارتفعت بورصات سيدني 2.88٪.

وكان فوز أوباما طغى مسبقاً على بورصة نيويورك. وتراجع العقد الأجل على مؤشر داو جونز 0.09٪ حوالي الساعة الخامسة بتوقيت غرينتش بينما ارتفع الناسداك 2.2٪. وقال كازوهيرو تاكاهاشي المحلل في مجموعة "ديوا سيكيرييتيز اس ام بي سي" في طوكيو ان "الأسواق تفضل بشكل عام حكومة جمهورية لكن هذه الفكرة انهارت مع الأزمة المالية".

وأضاف أن نتيجة الاقتراع "يقلل من عوامل الشك في الأسواق التي أصبحت مدفوعة ببعض الأمل". موضحاً إن "إجراءات الإنعاش ستستخذ منحنياً عملياً وتطبيقها سيكون أسهل" مع الرئيس الجديد.

وكانت وول ستريت أغلقت الثلاثاء على ارتفاع كبير نسبته 3.28٪ بينما تقدم مؤشر ناسداك 3.12٪. وأغلقت الأسواق الأوروبية أيضاً على ارتفاعات متفاوتة.

وفي أسواق العملات شهد الدولار ارتفاعاً طفيفاً مقابل اليورو بعد إعلان وسائل الإعلام الأميركية عن فوز أوباما لكنه تراجع أمام الين وأصبح يعادل أقل من مئة ين. ولم يكن المحللون يتوقعون أي تقلبات كبيرة في أسعار العملات في غياب عمليات مضاربة كبرى قبل الاقتراع. خلافاً لانتخابات العام 2000 عندما راهن مستثمرون عدة على فوز جورج بوش وقاموا بشراء دولارات.

وأوضح اوسامو تاكاشيما المحلل في مجموعة "ميتسوبيشي يواف جي ترانست اند بانكينغ" في تصريحات نقلها "داو جونز نيوزواير" ان "المساهمين في الأسواق كانوا مشغولين جداً بالأزمة المالية العالمية بالمرهنة حول من سيفوز في الاقتراع".

وتستيق أسواق المال والمسؤولون السياسيون أيضاً قرار المصرف المركزي الأوروبي وبنط انكلترا خفض معدلات الفائدة الخميس من أجل دعم النمو.

وكانت المصارف المركزية الأميركية والياباني والاسترالي خفضت معدلاتها في الأيام الأخيرة.